المصـــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 17-10-2006
الصفحـات : 17
العـــدد : 4754
المسلسل : 91

برئاسة الملك مجلس الوزراء: رجالات العراق يجب أن يقفوا أمام مساعي تقسيم بلادهم

اعتماد استراتيجية معالجة الفقر واستحداث برنامج للدعم التكميلي

موافقة على تأسيس شركة جبل عمر للتطوير وطرح 30 % من أسهمها للاكتتاب العام

مكة المكرمة- واس: رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء البارحة في قصر الصفا في مكة المكرمة.

وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على جملة اللقاءات والمشاورات والاتصالات التي أجراها مع قادة الدول ومبعوثيهم حول العلاقات الثنائية وقضايا العالم العربي والإسلامي والاهتمامات الدولية الراهنة.

ونوه الملك باللقاءات التي تمت مع رئيس جمهورية القمر المتحدة، رئيس وزراء ماليزيا، رئيسة وزراء بنجلادش، رئيس وزراء لبنان، ولي عهد البحرين، شقيق عاهل المغرب، ومع عدد من الشخصيات العراقية.

وأكد خادم الحرمين أن هذه اللقاءات التي تمت في هذه الأيام الفضيلة من شهر رمضان المبارك، وتزامنت مع تدفق أكثر من ثلاثة ملايين مسلم إلى البقاع المقدسة معتمرين وزوارا تجسد اللحمة التي تربط بين المسلمين في أنحاء الأرض كافة، وتجمع بينهم وتذيب فوارق الجنس واللون والمال والمكانة بينهم، وأن لله سبحانه المنة والفضل أن مكن للمملكة أن تكون خادمة للحرمين الشريفين، ولكل من يفد إليهما من حجاج ومعتمرين وزوار.

وأوضح إياد بن أمين مدني وزير الثقافة والإعلام أن المجلس تطرق في سياق استعراضه لأوضاع المنطقة إلى الشأن العراقي، وأكد المجلس أن المملكة تقف صفا واحدا مع كل القوى الوطنية التي تعمل من أجل وحدة العراق وتتصدى لمحاولات تفكيكه وتجزئته، وإشعال فتيل الفتنة بين أبنائه على أساس الطائفة والعرق والمذهب، كما أكد المجلس أن قناعة المملكة الراسخة هي أن في وحدة العراق تحقيقا لمصلحة الشعب العراقي كله، وتوطيدا لأمن واستقرار المنطقة. وحفظا لتوازن القوى بها، وأعرب مجلس الوزراء عن أمله في أن يدرك قادة العراق ورجالاته وعلماؤه مسؤوليتهم في الوقوف أمام مساعي التقسيم أيا كان الاسم الذي تتستر خلفه.

وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس أعرب عن ترحيب المملكة وتقديرها لاتفاق السلام حول شرق السودان الذي تم التوقيع عليه في أسمره بين حكومة الوحدة الوطنية وجبهة الشرق في السودان برعاية أريترية.

وأفاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وقرر الموافقة على استراتيجية معالجة الفقر التي رفعها وزير الشؤون الاجتماعية وذلك عبر برامج هي: الموافقة على استحداث "برنامج الدعم التكميلي" لسد الفجوة بين الدخل الفعلي للأسر والأفراد والفقراء فقرا مدقعا وخط الفقر، وذلك بحسب دراسات خطوط الفقر المتحركة المعتمدة رسميا في المملكة، وبحدود حجم دعم يبلغ 264 مليون ريال سنويا، ودعم الصندوق الخيري الوطني بمبلغ ثلاثة ملايين ريال سنويا، وزيادة

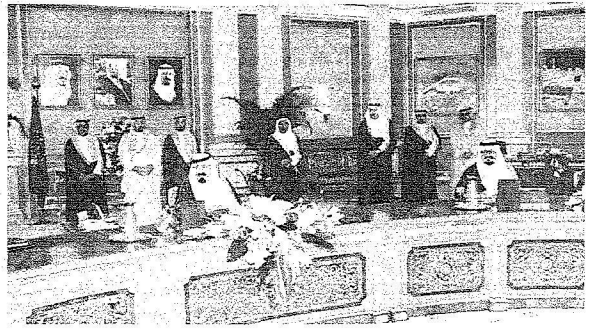

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 17-10-2006 العـــدد : 4754
الصفحـات : 17 المسلسل : 91

المخصصات المقدمة للأيتام ذوي الظروف الخاصة، ومن في حكمهم بمبلغ 82 مليون ريال سنويا، وتشمل إعانات الأسر الحاضنة، والإعانات المدرسية، ومكافأة نهاية الحضانة، وإعانات الزواج، ومكافآت المقيمين في دور رعاية الأيتام، و إقامة برنامج باسم "المساعدات الطارئة" للأسر الواقعة تحت خط الفقر المطلق، التي تتعرض لحالات طارئة حرجة تتسبب في زيادة معاناتها، أو تعرضها لمشكلات مثل وفاة المعيل أو سجنه، أو مرضه، أو مرض الأبناء، أو حوادث الحريق في المنزل، أو الكوارث الطبيعية ونحوها، على أن تحدد سقوف هذه المساعدات بحسب الحالة ودرجة المعاناة، وزيادة مخصصات الجمعيات الخيرية من 100 مليون ريال إلى 300 مليون ريال سنويا، وأن تكون الجمعيات الخيرية من مسؤولية وزير الشؤون الاجتماعية.

كما وافق مجلس الوزراء على طلب وزير التجارة والصناعة تأسيس شركة مساهمة باسم "شركة جبل عمر للتطوير" وجاء في نص الموافقة: الترخيص بتأسيس شركة جبل عمر للتطوير "شركة مساهمة" طبقاً لنظامها الأساس المرفق بالقرار، والموافقة على الأحكام الواردة في المادة الثامنة من النظام الأساس للشركة، وأعد مرسوما ملكيا بذلك.

يذكر أن نظام الشركة ينص على طرح ما يقارب 30 في المائة من أسهم الشركة للاكتتاب العام خلال 30 يوما من تاريخ نشر المرسوم الملكي المرخص بتأسيس الشركة، على أن يكون الاكتتاب وتملك الأسهم مقصوراً على المواطنين السعوديين فقط.

كما وفق مجلس الوزراء بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية بشأن مشروع اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، الموقع عليه في مدينة الكويت على مشروع الاتفاقية المشار إليه وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار، وأعد مرسوما ملكيا بذلك، ومن أبرز ملامح الاتفاقية، أن هذه المؤسسة تهدف إلى تنمية التجارة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عبر توفير التمويل للتجارة والقيام بأنشطة تساعد على تيسير التجارة البينية والدولية، وأنها تشجع على مشاركة مصادر التمويل الأخرى في النشاط التجاري للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها بأساليب وصيغ التمويل المختلفة، ودعم البحوث في المسائل ذات الصلة بغرضها ومهماتها، وغير ذلك من التصرفات.